JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي

29 نوفمبر – 3 ديسمبر 2026

الدوحة

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي

المرجع: 677_25299 **التاريخ:** 29 نوفمبر – 3 ديسمبر 2026 **المكان:** الدوحة **الرسوم:** GBP 5500

دورة إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي تدريبية متقدمة مدتها أسبوع للمدراء الماليين ومسؤولي الخزينة والمخاطر، يطور فيها المشاركون إطار إدارة مخاطر العملات واستراتيجيات التحوط المالي. تفرض التقلبات النقدية الحادة وتغيرات السياسات المصرفية ضغوطا متزايدة على الهوامش الربحية والتدفقات النقدية الدولية، مما يتطلب آليات تحوط محكمة لحماية الميزانيات. تقدم جوبيتر برايم للتدريب دورة إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي للممارسين.

لماذا يهم إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي الآن

تتشكل بيئة أسواق الصرف الحالية بفعل تباين السياسات النقدية للبنوك المركزية، وتذبذب تدفقات رؤوس الأموال، واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية متعددة العملات. المؤسسات التي تدير التعرضات بفاعلية تحمي هوامشها التشغيلية وقيمتها السوقية من تآكل الأرباح، في حين تواجه المنشآت غير المتحوطة فجوات حادة في السيولة وارتفاعا مفاجئا في تكلفة التزاماتها الأجنبية. تستند الدورة إلى مبادئ المدونة العالمية لأسواق الصرف الأجنبي FX Global Code، والمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 للأدوات المالية ومحاسبة التحوط، ومعيار المحاسبة الدولي IAS 21 لآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

المستفيدون من إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي

- المسؤولون عن إدارة السيولة النقدية والمراكز المفتوحة للعملات في الخزينة المؤسسية
- المشرفون على قياس التعرضات السوقية ووضع حدود مخاطر أسعار الصرف
- المسؤولون عن سلامة القوائم المالية الموحدة وحماية الأرباح من فروقات الصرف
- المفاوضون على شروط التسعير والفوترة بالعملات الأجنبية في التجارة الدولية
- المكلفون بحوكمة استراتيجيات التحوط المالي ومراقبة الالتزام بقرارات اللجان العليا

تجني لجان الأصول والخصوم ومكاتب إدارة المخاطر والخزينة الفائدة الكبرى حين يشارك أعضاؤها معا لبناء سياسة تحوط موحدة وتنسيق قرارات التغطية النقدية المشتركة.

قدرات إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي

تمكن هذه المسارات المهنية المشاركين من ترجمة اضطرابات أسواق العملات إلى تدابير وقائية مدروسة تحافظ على استقرار السيولة والملاءة المالية.

- حصر التعرضات التعاقدية والمحاسبية والاقتصادية بدقة — قرارات تسعير العقود التجارية
- تقييم كفاءة فروق أسعار الفائدة ونقاط العقود الآجلة — اختيار أدوات التحوط المالي المناسبة
- هيكلة المشتقات وتراكيب الخيارات منخفضة التكلفة — حماية هوامش العمليات التشغيلية
- حساب متطلبات الهامش وتكلفة الاستبدال للطرف المقابل — إدارة الضمانات وتأمين السيولة
- تطبيق شروط محاسبة التحوط المالي وفق المعايير المعتمدة — تجنب تقلبات قائمة الدخل
- صياغة حدود التفويض وقواعد مراكز الصرف المفتوحة — اعتماد مجلس الإدارة ولجان المخاطر

مصطلحات إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي الأساسية

- التعرض التعاقدي — مخاطر التغير في أسعار الصرف بين تاريخ إبرام المعاملة التجارية وتاريخ تسويتها النقدية الفعلية.
- العقود الآجلة — اتفاق مالي ملزم لشراء أو بيع عملة بسعر محدد سلفا للتسليم في تاريخ مستقبلي معين.
- عقود الخيارات — مشتقات تمنح المشتري الحق دون التزام لشراء أو بيع عملة محددة بسعر تنفيذ متفق عليه.
- التحوط الطبيعي — موازنة التدفقات النقدية للعملة الأجنبية ذاتيا بمطابقة الإيرادات المستلمة مع المصروفات والالتزامات بذات العملة.
- القيمة المعرضة للمخاطر — أقصى خسارة نقدية محتملة لمحفظة عملات خلال فترة زمنية محددة بمستوى ثقة إحصائي معين.
- محاسبة التحوط — معالجة محاسبية تقر تسجيل مكاسب أو خسائر أداة التحوط والبند المغطى في الفترة المالية ذاتها.

إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي يوما بيوم

اليوم 1: نظم العملات وتحديد التعرضات المالية

- قوى الاقتصاد الكلي ومحددات أسعار الصرف — تقييم تباين السياسات النقدية للبنوك المركزية
- حصر التعرضات التعاقدية والمحاسبية والاقتصادية — قياس الهشاشة الهيكلية للتدفقات النقدية الدولية
- آليات السوق الفوري وفروق أسعار الشراء والطلب — تقييم عمق السيولة وتوجيه أوامر التنفيذ
- مبادئ الحوكمة في إطار FX Global Code — تنظيم نماذج عمل الخزينة ومسؤوليات المشاركين
- نظم ربط العملات ونطاقات التذبذب الهيكلية — قياس احتمالات خفض القيمة ومخاطر الذيل

اليوم 2: العقود الآجلة وتكافؤ الفائدة والتحوط النقدي

- معادلات تكافؤ أسعار الفائدة المغطاة وغير المغطاة — تسعير نقاط العقود الآجلة عبر الفترات
- استراتيجيات التحوط الطبيعي والتوازن التشغيلي — تقليص حجم المشتقات عبر مقاصة الذمم المدينة
- مبادلات الصرف وإدارة السيولة النقدية المشتركة — تمويل متطلبات العملات وتجديد الالتزامات قصيرة الأجل
- تحديد عملات الفوترة للسلع والتجارة الدولية — حماية الهوامش في سلاسل الإمداد العالمية
- العقود الآجلة الاصطناعية في أسواق النقد — مقارنة الموازحة بين الاقتراض والإيداع والتحوط المباشر

اليوم 3: الجيل الثاني للتحوط ومشتقات العملات

- خيارات الشراء والبيع الأساسية للعملات — تحديد العوائد غير المتماثلة وأسعار التنفيذ
- تقلبات السوق الضمنية وحساسيات المشتقات — تقييم معاملات الحساسية على محافظ الخزينة
- العقود الآجلة المشاركة والأطواق عديمة التكلفة — وضع حد أدنى للهبوط مع المشاركة في الصعود
- العقود الآجلة غير القابلة للتسليم — التحوط في الأسواق ذات القيود على تحويل العملة
- مبادلات العملات الأجنبية وأسعار الفائدة — تحويل الالتزامات التمويلية طويلة الأجل للعملة الأساسية

اليوم 4: مخاطر الطرف المقابل وضوابط الهامش والتسوية

- حسابات القيمة المعرضة للمخاطر والعجز المتوقع — تحديد حدود رأس المال المعرض للمخاطر
- مخاطر الائتمان وتكلفة الاستبدال للطرف المقابل — إدارة التعرضات الثنائية وعوامل التحويل الائتماني
- هيكلية الهامش المبدئي وهامش الصيانة — إدارة متطلبات تقديم الضمانات والاحتياطيات الوقائية
- مخاطر التسوية والبنية التحتية للدفع مقابل الدفع — إلغاء خسائر الأصل عبر مناطق زمنية متعددة
- مسارات تأكيد ومطابقة صفقات المشتقات — فرض الضوابط التشغيلية وفق المعايير السوقية

اليوم 5: ممارسة بنية التعرض والتحوط

- تدقيق تعرضات العملة لسلسلة إمداد دولية — تحديد الالتزامات المركزة من واقع التدفقات
- صياغة عقود التحوط الآجل والسوق النقدي — تطبيق نماذج التسعير على التعرضات التشغيلية
- تنفيذ هياكل الخيارات وصفقات الأطواق — الموازنة بين علاوة المشتقات وتكلفة الحماية المؤسسية
- تقييم دعم الائتمان وحدود الطرف المقابل — تفعيل ضوابط تكلفة الاستبدال على المحافظ
- تسليم إطار إدارة مخاطر العملات واستراتيجيات التحوط المالي — إقرار حدود المخاطر وصلاحيات التنفيذ للقيادة

تطبيق إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي بعد الدورة

- إجراء تدقيق ميداني لتعرضات العملة التشغيلية والتعاقدية عبر سلاسل التوريد وتصنيف مستويات حساسيتها لفروق أسعار الصرف.
- بناء محاكاة رقمية لصفقات تحوط مركبة تتضمن عقودا آجلة وأطواقا متوازنة وقياس أثرها على تقلبات قائمة الأرباح والخسائر.

أسئلة حول إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي

ما إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي ولماذا تهم الآن؟

هي منهجية لتحديد وقياس وتحييد تقلبات العملة لحماية هوامش المنشأة وتدفقاتها النقدية. وتزداد أهميتها نتيجة تباين السياسات النقدية الدولية والاضطرابات الجيوسياسية التي تفرض مخاطر مباشرة على تكاليف الاستيراد وتقييم الالتزامات الأجنبية للشركات.

ما الأدوار الأكثر استفادة من إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي؟

تستفيد فرق الخزينة المؤسسية ومسؤولو إدارة المخاطر السوقية والمدراء الماليون والمحاسبون المشرفون على القوائم الموحدة. وتفيدك إذا كنت تتولى تسعير العقود الدولية، أو تدير تسهيلات ائتمانية أجنبية، أو تصمم استراتيجيات التغطية المالية في بيئات متعددة العملات.

كيف تختلف إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي عن دورات تحليل تداول العملات؟

تركز هذه الدورة على حماية أصول الشركات وميزانياتها وضبط تدفقاتها النقدية التشغيلية، بينما تستهدف دورات التداول المضاربة السعرية قصيرة المدى. والعمل هنا يتناول حوكمة الخزينة والتحوط بالمشتقات وضوابط الأطراف المقابلة وفق المعايير المؤسسية.

ماذا تعود به من دورة إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي؟

تعود بإطار متكامل لإدارة مخاطر العملات واستراتيجيات التحوط المالي قابل للتطبيق المباشر في المنشأة. ويتضمن آليات تحديد التعرض، ونماذج تسعير العقود والمشتقات، وقواعد حوكمة واضحة تحدد سقف الخسائر المقبولة وحدود التفويض المعتمدة.

إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية واستراتيجيات التحوط المالي: الطريق إلى الأمام

يحدد إطار إدارة مخاطر العملات واستراتيجيات التحوط المالي أولا نسب التغطية المطلوبة للمدفوعات الأجنبية القادمة في الربع التشغيلي التالي. ويستخدمه مسؤولو الخزينة ومدراء المخاطر واللجان المالية لمراقبة كفاءة المشتقات وتكلفة الهوامش مقابل حماية الأرباح. وبعد التنفيذ الأولي للتغطيات تستحق سياسات تسعير العقود وهوامش الطرف المقابل المراجعة للتأكد من مواءمتها لظروف السوق المستجدة.